S/PV.7752

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٥٢**

الجمعة، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٧/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16224243 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/659، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون:

أنغولا، الصين، فنزويلا، مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيدا دون اعتراض، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوضيح خطورة المناسبة اليوم بعد أن اتخذنا من فورنا القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، بشأن بوروندي. في أعقاب مفاوضات مكثفة، اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا هاما يمثل خطوة ربما تكون حاسمة على الطريق نحو السلام في بوروندي. وأود أن أشكر جميع زملائي والأفرقة التابعة لهم على العمل الكبير الذي قمنا به معا بروح بناءة باستمرار.

باتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، يسعى مجلس الأمن إلى تحقيق هدفين رئيسيين. الأول هو دعم إجراء حوار حقيقي بين الأطراف البوروندية. ويؤكد مجلس الأمن بقوة من جديد أن الحوار السلمي بين جميع البوروندين سيسمح لبوروندي باستعادة السلام الدائم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجدد مجلس الأمن دعمه الكامل لميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس السابق بنيامين مكابا. ويحث مجلس الأمن الأطراف البوروندية على الالتزام دون إبطاء بالعملية التي يقودها السيد مكابا بطريقة بناءة وصادقة. وستتيح زيارتا وزير الخارجية الفرنسي، السيد جان – مارك أيرو، إلى تنزانيا وكينيا في الأسبوع المقبل الفرصة لتجديد هذا الدعم.

ويكرر مجلس الأمن أيضا دعمه للمستشار الخاص للأمين العام، السيد بنعمر، حتى يتمكن من دعم عمل الميسرين. ويجب أن يستند الحوار بصورة لا لبس فيها إلى اتفاق أروشا للسلام وأن يحترمه نصا وروحا. وأكثر من أي وقت مضى، فإن اتفاق أروشا للسلام هو البوصلة التي يجب أن توجه أصحاب المصلحة في بوروندي والمجتمع الدولي.

والهدف الثاني هو إنهاء العنف وتهدئة التوترات في بوروندي. ولنكن واضحين – كما أكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إن أعمال العنف مستمرة في بوروندي، مصحوبة بزيادة في الانتهاكات الخطيرة للحقوق والحريات الأساسية. بل أن عدد حالات الاختفاء القسري والتعذيب في مراكز الاحتجاز، التي غالبا ما تكون أماكنها سرية، في ازدياد. وتستمر أعمال العنف السياسي المتعمد وتؤدي فحسب إلى زيادة حدة التوترات. وفي الشهر الماضي، كان إلقاء القبض على ٧٠ شابا لقيامهم برسم صور كاريكاتورية لرئيس بوروندي في دفاترهم المدرسية مؤشرا مقلقا جدا على ذلك.

وللإسهام في تهدئة الحالة، يعرب مجلس الأمن عن استعداده لفرض جزاءات على جميع أولئك الذين يهددون السلام والأمن في بوروندي. وعلاوة على ذلك، يحث مجلس الأمن حكومة بوروندي على أن تسمح في نهاية المطاف بنشر ٢٠٠ مراقب تابعين للاتحاد الأفريقي، امتثالا للالتزامات التي تعهدت بها في شباط/فبراير الماضي لوفد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي. وحتى اليوم، لم يتم نشر سوى أقل من ٥٠ من هؤلاء المراقبين في بوروندي.

وأخيرا، بناء على اقتراح من الأمين العام، قرر مجلس الأمن نشر ٢٢٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة لرصد الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان. ومع تصاعد العنف والتوتر، يجب أن يكون لمجلس الأمن عيون وآذان في الميدان للتحذير من حدوث الأسوأ في بوروندي ومنعه وتفاديه. ومن خلال المساعدة على طمأنة السكان، يُنتظر أن يفيد وجود الشرطة في تبديد التوترات، مما ييسر الحوار السلمي. كما أنه سيساعد في تنبيه المجلس إذا ازداد تدهور الحالة.

وعلى مدار تاريخها، شهدت بوروندي بالفعل مذابح مأساوية، استُغل فيها الأصل العرقي لتحقيق أسوأ الغايات. واليوم، فإن مجلس الأمن يضطلع بمسؤوليته حتى لا يكرر التاريخ نفسه. ففي هذه القاعة، كثيرا ما نشدد على أهمية العمل في الوقت المناسب من أجل منع نشوب النزاعات. وهذا بالضبط ما يقوم به مجلس الأمن من خلال اتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). واليوم، نحن نقوم جماعيا بعمل حاسم من أعمال الدبلوماسية الوقائية في مواجهة خطر المأساة، مما يتطلب منا مواصلة العمل دون كلل، على الرغم من خلافاتنا مع بوروندي، لتمهيد الطريق اللازم نحو السلام.

لن ننسى أبدا الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. ولن ننسى أبدا مسؤوليتنا الجماعية في ما يتصل بما حدث في رواندا. وقد وعدنا أنفسنا: ”لن يتكرر ذلك أبدا“. وباتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، يتعلم مجلس الأمن من الماضي. وباتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، فإن مجلس الأمن يتصرف لمنع بوروندي من أن تعيش مرة أخرى أسوأ السيناريوهات الممكنة. وباتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، فإن مجلس الأمن يستجيب لرغبة شعب بوروندي في استئناف السير على الطريق المؤدي إلى السلام أخيرا. واليوم، بينما لم نصل إلى نهاية الطريق، فإننا قد قطعنا خطوة كبيرة وبعثنا برسالة مدوية معا.

السيد أبو العطا (مصر): تشاطر مصر باقي أعضاء المجلس قلقهم إزاء الوضع الحالي في بوروندي وتؤمن تماما بالحاجة إلى دور نشط وفعال لمجلس الأمن، بالتعاون مع الأطراف الإقليمية الأفريقية، لمساندة بوروندي في جهودها لاستعادة الأمن والاستقرار وإيجاد حل للتحديات التي تواجهها من خلال حوار وطني جاد وحقيقي.

لقد سعت مصر للحفاظ على نهج إيجابي تعاوني بناء في تعامل مجلس الأمن مع بوروندي، كما حرصت دوما على الحفاظ على الوحدة بين أعضاء المجلس، بما يبعث برسالة قوية تعكس رغبة المجتمع الدولي في عودة الاستقرار إلى بوروندي. وأكدت مصر دوما أهمية أخذ موقف بوروندي بعين الاعتبار قبل نشر المكون الشرطي، وبما يضمن التوصل إلى قرار توافقي بين أعضاء المجلس يحظى بموافقة بوروندي ويضمن تعاونها في تنفيذه ويتيح الفرصة لاستمرار التواصل البناء مع الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تباين الآراء بين أعضاء المجلس، فقد حرصت مصر بالتعاون مع مجموعة من الدول المشتركة معنا في الموقف على التعامل بشكل إيجابي وطرح العديد من المقترحات والحلول الوسط، بحثا عن الإجماع وبما يتيح العمل بشكل تدريجي يصل إلى نتائج تستجيب لشواغل جميع الأطراف. ورغم تلك الجهود الحثيثة، فإن القرار الذي تم التصويت عليه اليوم لم يأخذ شواغلنا بعين الاعتبار، بل تعمد فرض بديل لا يحظى بموافقة السلطات البوروندية، بل وأكثر

من ذلك فقد تعامل بانتقائية مع مقترحات الأمين العام بشأن ولاية هذا المكون، وهو ما يغامر برفض بوروندي التعاون في تنفيذ القرار، وبما يضع مصداقية مجلس الأمن على المحك. بل ونتخوف من أن يخلق هذا القرار أجواء سلبية يكون لها انعكاسات غير مواتية تضر بالجهود المتفانية التي يقوم بها كل من الاتحاد الأفريقي ووساطة جماعة شرق أفريقيا.

لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على قرار المجلس اليوم، من منطلق أن اعتماد القرار بشكله الحالي ودون أخذ شواغلنا في الاعتبار أضاع الفرصة لتأكيد دعم المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، لبوروندي بدلا من مواجهتها على الأقل من خلال إشراك حكومة بوروندي والتنسيق معها قبل نشر مكون شرطي تابع للأمم المتحدة في بوروندي، وهو مطلب مشروع يتفق مع الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة، لا سيما في القرارات التي لا تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق، كما يتفق مع مبادئ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي تحتم الحصول على رضا وقبول الدولة المضيفة.

وختاما، فإنني أؤكد التزام مصر بمواصلة العمل وبذل كل جهد في سبيل الحفاظ على تعاون إيجابي بناء بين مجلس الأمن وبوروندي، وبما يعزز دور الأمم المتحدة ويسهم في عودة الاستقرار إلى بوروندي وتجاوز التحديات الحالية.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بجهودكم، سيدي الرئيس، التي بذلتموها لعقد هذه الجلسة في وقت متأخر من بعد ظهر يوم الجمعة، مما يعني أنه من المهم للمجلس التداول بشأن هذه المسألة.

لقد امتنعت أنغولا عن التصويت على القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٥) وذلك للأسباب التالية:

أولا، نرحب بالانخراط النشط للاتحاد الأفريقي في بوروندي وموافقة السلطات البوروندية على نشر ٢٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين. وندعو إلى نشرهم بسرعة وإلى التعاون مع حكومة بوروندي وتقديم دعم دولي لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، نعتبر التنسيق والتعاون مع الحكومة البوروندية ضروريين لضمان الانخراط في البلد، والذي من شأنه مساعدة بوروندي على العودة إلى السلام. ولذلك، فنحن نرى أن إنشاء عنصر شرطة للأمم المتحدة في بوروندي وانتشاره التدريجي ينبغي أن يتم بالتشاور مع حكومة بوروندي.

ثالثا، ينبغي أن يقدم القرار إسهاما ملموسا في الحوار السياسي الذي توجد حاجة ماسة إليه، والذي يجب إجراؤه أساسا من خلال تعزيز التعاون بين حكومة بوروندي والوسيط وميسر جماعة شرق أفريقيا والمستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية.

رابعا، أثناء المفاوضات، قدمت أنغولا في جهد مشترك مع أعضاء آخرين في المجلس، مقترحات بحسن نية تهدف إلى التوصل إلى حل وسط مقبول على نطاق واسع. ونحن نأسف لعدم أخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار بشكل كاف. ونرى أنه فيما يتعلق ببوروندي، يجب على المجلس أن يبعث برسالة واضحة وموحدة. ولكن للأسف، يبدو أن هذا الوضوح لم يستمر ولم يسُد، ولا سيما فيما يتعلق بنشر وحدة الشرطة.

إن أنغولا على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل تحقيق السلام والأمن في بوروندي وفي المنطقة ككل.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بالمبادرات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة البوروندية للحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة الداخلية، وتحث الأطراف في بوروندي على المشاركة بنشاط في الحوار السياسي وحل خلافاتها سلميا من خلال الحوار والتشاور.

وتدعم الصين جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بشأن مسألة بوروندي، والدور البناء المستمر للأمم المتحدة فيما يخص البحث عن حل سياسي للمسألة.

يجب أن يتم نشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة على أساس التشاور الكامل مع البلد المعني، ومع اتباع مبدأ موافقة البلد المضيف. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان إمكانية نشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بسلاسة، وتنفيذها لولايتها.

وفيما يتعلق بمسألة إرسال شرطة الأمم المتحدة إلى بوروندي، من الضروري احترام سيادة بوروندي واستقلالها ووحدة أراضيها، وإجراء مشاورات كاملة مع الحكومة في مسعى للتوصل إلى تسوية يقودها البوروندیون وتحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية. إن القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٥) لا يعالج المبادئ المذكورة أعلاه. ومن ثم، اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت.

وتحث الصين الاطراف المعنية على المضي قدما بحذر بشأن مسألة إرسال الشرطة إلى بوروندي، وإلى التشاور بشكل كامل مع الحكومة البوروندية والتوصل إلى اتفاق قبل نشرها.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): شاركت أوروغواي بنشاط في صياغة القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٥)، وتثني على التفاني والعمل الدؤوب للقائم على صياغة النص الذي اعتمدناه للتو. وفي سياق صياغة النص، كان دافعنا الأساسي هو الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في بوروندي.

لقد شجبت مصادر موثوقة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي وازديادها في بعض الحالات – حالات التعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي وفرض قيود على الحريات الأساسية. وفي ظل هذه الخلفية الحرجة يمكن للتدابير المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك إرسال عنصر ضباط شرطة، أن يساعد على التخفيف من الضعف الشديد الذي يعانيه شعب بوروندي، الأمر الذي يتطلب اهتماما فوريا.

ويأذن القرار بنشر ٢٢٨ من ضباط الشرطة كحد أقصى. وفي تقدير أوروغواي، ينبغي تنسيق المعدل الذي يتم نشرهم به مع السلطات البوروندية بغية تحقيق تنفيذ ناجح للقرار الذي اتخذناه اليوم.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) اليوم، لينشأ بموجبه مكون شرطة للأمم المتحدة في بوروندي. ونتقدم بشكرنا إلى فرنسا على سعيها الدؤوب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار. ونأسف لعدم تمكن جميع أعضاء المجلس من تأييد القرار اليوم. فمن شأن موقف موحد للمجلس أن يوجه رسالة واضحة إلى حكومة بوروندي لقبول نشر الشرطة.

كان على مجلس الأمن واجب واضح بأن يتخذ إجراء، في مواجهة الحالة المقلقة في بوروندي. فلا تزال الحالة في الميدان هشة، مع احتمال حقيقي جدا بحدوث دوامة عنف جماعي. ويمكن لعنصر شرطة الأمم المتحدة، بالعمل مع مراقبين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن يساعد على وقف تلك الدوامة. ويمكنهما معا، أن يمنعا زيادة تدهور الحالة الأمنية ويساعدا على التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان. وبذلك سيساعد النشر على تهيئة بيئة تفضي إلى حوار سياسي، وهو هدف نتشاطره جميعا.

ولكن علينا أن ندرك أن قرار اليوم هو مجرد نقطة انطلاق. ويجب علينا الإصرار على النشر الكامل لأفراد الشرطة الـ ٢٢٨ الذين أذن بهم القرار، ونحن بحاجة إلى أن نكون واضحين أن هذا النشر يهدف إلى رصد أعمال جميع الأطراف في بوروندي وحماية جميع البوروندیين ودعم التوصل

إلى حل سياسي للأزمة. ولكن يجب على الحكومة، لإيجاد هذا الحل، أن تلتزم بحوار سياسي حقيقي وشامل وتشارك فيه بحسن نية. ولا يمكننا، نحن مجلس الأمن، أن نتهاون في دعواتنا إلى هذا الحوار. ويجب أن نضمن أن يظل نظر المجلس مركزا على بوروندي.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): كما قلنا في مناقشة الأمس المفتوحة على المستوى الوزاري (انظر S/PV.7750)، نحن نرى أننا أخفقنا في مساعدة البوروندیين على بناء سلام دائم ولم نتمكن من إظهار جبهة موحدة في الإعراب لحكومة بوروندي عن الحاجة الملحة لإيجاد مخرج من هذه الأزمة. فنحن لم نتوصل إلى توافق في الآراء، غير أن المجلس تمكن، مع ذلك، من اتخاذ قرار – القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) – وهو في حد ذاته أمر بالغ الأهمية.

ماذا نرى في هذا القرار؟ نرى ثلاثة أشياء. أولا، إننا نبعث برسالة إلى البلد مؤداها أنه ينبغي لجولات الحوار أن تستمر، من أجل ضمان حماية المدنيين والسكان بصفة عامة حتى تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان. ثانيا، باتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، نحن نحاول أن نعبر عن أملنا في حدوث المزيد من التنسيق والاتساق في جميع الجهود المختلفة التي يجري الاضطلاع بها حاليا. ثالثا، وأخيرا نحن نوجه – باتخاذ القرار – دعوة إلى قادة المنطقة للانخراط بشكل أكبر وأكثر فعالية من أجل إيجاد حل للأزمة.

فلم نتمكن في تسعينات القرن الماضي، كما ذكرنا، من تجنب وقوع كارثة، ولكن آمل أن يكون التاريخ قد أتاح لنا فرصة ثانية لمحاولة تجنب كارثة أخرى الآن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل ١٨ شهرا كان يحدونا أمل كبير – مع إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الذي سبق الإذن به بموجب القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) – بأن تكون بوروندي قد طوت الصفحة الأخيرة في فصل مأساوي من تاريخها. وكان يبدو على بوروندي، في تلك المرحلة، أنها مستعدة للانتقال من مرحلة ما بعد النزاع إلى فترة يمكن أن تعزز المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على مبادئ اتفاق أروشا علاوة على تلك المكرسة في دستور البلد. ولذلك فإن الاضطرابات السياسية والأمنية في بوروندي التي ظهرت في عام ٢٠١٥، والتي لا تزال مستمرة اليوم تبعث على الأسى الشديد. فبدلا من المضي قدما، هناك مخاوف مشروعة من أن البلد ينجر نحو أيام النزاع العنيف الماضية المظلمة.

وكثيرا ما تم انتقاد مجلس الأمن في الماضي على عدم اتخاذ إجراء بما يكفي من سرعة في الاستجابة للأزمات. وفي أغلب الأحيان، لا يستجيب المجلس إلا في حال تدهور الحالة بشكل كبير إلى حد لا يمكن تجاهله. وتعتقد ماليزيا بتأييدها القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي اتخذ اليوم، أن قرار المجلس يمثل نهجا جديدا لمنع نشوب النزاع في منطقة ذات تاريخ طويل من النزاع كوضع راهن. فنحن لا ننتظر، هذه المرة، أن يحدث الأسوأ قبل أن نتخذ أي إجراء.

وندين بشدة جميع أعمال العنف التي وقعت في سياق الأزمة السياسية الطويلة في بوروندي. فلن يؤدي العنف أبدا إلى حل دائم. بل إن الحوار السياسي الحقيقي والموثوق والشامل هو السبيل الوحيد لحل الأزمة في بوروندي بطريقة سلمية.

ونحن نشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية وندعمه – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا – في التوسط من أجل إجراء حوار ولاستعادة الاستقرار في بوروندي. ونعتقد أن الجمع بين عنصر شرطة الأمم المتحدة لرصد الحالة الأمنية على الأرض وتعزيز قدرات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان بموجب القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) يمكن أن يساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى دعم حوار سياسي قادر للاستمرار.

ونود أن نوضح أن موافقة حكومة بوروندي وتعاونها أمر أساسي لنجاح تنفيذ القرار. وتؤكد ماليزيا من جديد على سيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها – وهو مبدأ ينعكس بوضوح في النص – وتشدد على الدور الرئيسي للحكومة في المحافظة على الأمن وحقوق الإنسان لصالح شعبها. وندعو، في هذا الصدد، حكومة بوروندي إلى إبداء تعاونها وندعو الأمم المتحدة إلى التشاور الوثيق مع السلطات الوطنية البوروندية من أجل نشر سريع لمكون شرطة الأمم المتحدة. ونناشد الحكومة البوروندية أن تغتنم هذه الفرصة لإظهار التزامها الصادق بحل الأزمة بالطرق السلمية، وإعطاء الأولوية لمصالح وأمن ورفاه الشعب البوروندي.

وفي الختام، نشيد بفرنسا، القائمة بالصياغة، على تحديد مسار مفاوضات بناءة بشأن مشروع النص. وعلى الرغم من أسفنا على عدم اتخاذ القرار بتوافق كامل في الآراء، فإننا نؤيد القرار وهدفه النهائي – المتمثل في العودة ببوروندي إلى طريق السلام الدائم والاستقرار. ويحدونا أمل كبير في أن تحتفي حكومة بوروندي والمجتمع الدولي بهذا القرار بنفس روح احتفائنا به.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد امتنعت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن التصويت على القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) بشأن نشر مكون ضباط شرطة في بوروندي لمدة سنة للأسباب الموضوعية التي عرقلت تحقيق توافق الآراء اللازم على موضوع بأهمية مبدأ الحصول على موافقة الدولة المعنية على هذا الإجراء.

ومن الواضح بالنسبة لنا انعدام المرونة في هذه العملية، ما حال دون التوصل إلى موقف يجسّد توافق الآراء. ويبيّن التصويت اليوم غلبة تباين المواقف في المجلس فيما يتعلق بإدارة علاقة الأمم المتحدة مع دولة بوروندي.

ولا يتناول القرار العامل الوحيد الأساسي لنشر عنصر الشرطة – ألا وهو موافقة حكومة بوروندي والجهات المؤسسية الرئيسية في البلد. وبالتالي، لم يكن ممكنا تنفيذ الولاية التي تحتوي عليها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والأمم المتحدة لا تجسد هذا المبدأ. وهي نص ينتهك سيادة البلد والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويضع سابقة سلبية للمجتمع الدولي. ويصح هذا أكثر لأن القرار يؤكد مجددا التزام المجلس باحترام الاستقلال السياسي لبوروندي. ولعدم إدراج إشارة محددة واضحة إلى المشاورات التي ينبغي إجراؤها مع حكومة بوروندي بشأن نشر عنصر الشرطة، فإن القرار يقوض الأحكام الواردة فيه. وبدلا من الإشارة المحددة إلى ذلك العنصر، تضمن النص لغة غامضة سترسي سابقة خطيرة للمفاوضات المقبلة على القرارات الأخرى، وهو ما حدث بالفعل في حالات سابقة.

ويلاحظ بلدنا عدم الاتساق في إجراءات مجلس الأمن فيما يتعلق بالدول المعنية والقرارات ذات الصلة. وبدا المجلس في بعض الحالات في غاية الضعف والتهاون في اتخاذ إجراءات أحادية ضد بعض الدول فيما يتعلق بنشر بعثات حفظ السلام، في حين تمكّن في حالات أخرى، بما فيها هذه الحالة، من فرض قراراته في تجاهل لرأي حكومة بوروندي، في انتهاك لمبدأ الحصول على موافقة الدولة المعنية.

وتشيد فنزويلا بجهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات البوروندية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية لحل هذه الأزمة السياسية التي تلحق الضرر بتلك الدولة. ويتشاطر بلدنا أيضا الشواغل التي أعربت عنها دول أعضاء أخرى في المجلس فيما يتعلق باحتمال تدهور الحالة في البلد، ما قد يؤدي إلى تأجيج النزاع. وعليه، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالتسوية السلمية للنزاع – وهو أحد التفاهمات الشاملة التي تم التوصل إليها من خلال الحوار ووفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة

في بوروندي، واستنادا إلى دستور البلد. ونؤيد أيضا عملية الحوار والوساطة التي يقودها رئيس تترانيا السابق، السيد بنجامين مكابا، ورئيس أوغندا، السيد يوري موسيفيني، في إطار الحوار بين الأطراف البوروندية والأفريقية.

وأخيرا، تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن أسفها لضياع الفرصة التي تُمكّن المجلس من إعادة تأكيد مسؤوليته بالعمل بالتنسيق مع بوروندي والحفاظ على مبادئ سيادة القانون، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي باتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي يخوّل نشر عنصر للشرطة في بوروندي.

وبالأمس بيّنت مناقشتنا في هذه القاعة بشأن بناء السلام (انظر S/PV.7750)، في جملة أمور، أن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي لا تزال تثير القلق الشديد. وباتخاذ هذا القرار، يعرب المجلس عن دعمه الكامل للحوار بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا وعبر المساعي الحميدة للمستشار الخاص، وفقا لنص وروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

وقد أصبحنا فجأة في مواجهة حالة وقائية لضمان عدم حدوث ما هو أسوأ. ويجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يرصدا الحالة معا لمساعدة حكومة بوروندي والمعارضة في عقد حوار سلمي.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يساورنا القلق العميق إزاء التدهور المأساوي للحالة في بوروندي على مدى العام ونصف العام الماضي. فقد شُرِّد خلال هذه الفترة – كما نعلم جميعا – نحو ٢٧٠ ٠٠٠ شخص، وتفيد التقارير عن وقوع ٣٤٨ شخصا على الأقل ضحايا لأعمال القتل الجزافي، في حين أُبلغ عن ٥١ حالة تعذيب موثقة. وهذه ليست سوى الجرائم التي أحطنا علما بها. وهي جميعا مؤشرات مثيرة للقلق على احتمال استعادة الماضي الوحشي للبلد مرة أخرى. وخلال هذا الأسبوع وردت تقارير جديدة مروعة عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي من جانب أفراد ميليشيات الشباب الحزب الحاكم، وهو ما فتئنا نحذر منه نحن وغيرنا من أعضاء المجلس الآخرين منذ عدة سنوات. وأفادت النساء بأنهن قد تعرضن للاغتصاب لا لسبب آخر سوى لانتماءاتهن الحزبية السياسية. وهذا أمر مروع. وفي غياب المشاركة الدولية وممارسة الضغط على الأطراف بصورة جادة ومتضافرة، فإن من المؤكد أن الحالة ستزداد تدهورا.

وليس المجلس وحده في الإعراب عن بالغ قلقه إزاء هذه الجرائم أو في الجهود التي يبذلها لإنهائها وتقديم الجناة إلى العدالة. فقد أنشأت الأمم المتحدة مكتبا تابعا لها في بوروندي، ووضعت خططا للطوارئ، بل ابتعثت الأمين العام إلى بوجومبورا وفتحت تحقيقا مستقلا لمجلس حقوق الإنسان في الحالة. وكما نعلم جميعا، فقد سافر مجلس الأمن إلى بوروندي في كانون الثاني/يناير، حيث حث الرئيس نكورونزيزا على تغيير المسار الحالي والسعي إلى طريق السلام. ولكن لم يتخذ رئيس البلد أيا من تلك الخطوات التي طلبناها منه.

وفي الوقت نفسه، أذن الاتحاد الأفريقي بنشر ٢٠٠ من المراقبين العسكريين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، وابتعث وفدا يتألف من خمسة من رؤساء الدول للمساعدة في معالجة الأزمة الناشئة، علاوة على إصدار إذن أوّلي بنشر قوة لحفظ السلام قوامها ٥ ٠٠٠ فرد لوقف أعمال العنف. وبدأ الاتحاد الأفريقي نشر مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين في بوروندي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، أي قبل أكثر من عام، بعد أن وافق مجلس السلم والأمن الأفريقي على نشر مراقبين في أيار/مايو ٢٠١٥. ولكن بدلا من تسهيل نشر مراقبي الاتحاد

الأفريقي، أمضت حكومة بوروندي أشهرا عديدة في تأجيل تنفيذ مذكرة التفاهم التي ستمكّن المراقبين من القيام بعملهم.

وبعد أن رفضت الحكومة نشر قوة لحفظ السلام، وعدت رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير من هذا العام بأنها ستسمح بنشر ٢٠٠ من المراقبين. ومع ذلك لا يوجد اليوم سوى ٣٦ مراقب في بوروندي. وأود أن أشدد على أن هذه هي حكومة بوروندي التي أصر الكثير من أعضاء المجلس على أن ننسق معها نشر عمليات الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فإنه يجب تنسيق ذلك النشر مع حكومة بوروندي. ويتعين التنسيق مع الحكومة لنشر أي عملية كانت، لأنها هي التي توفر التأشيرات وحقوق الهبوط في المطار، فضلا عن السماح بتنقل الأشخاص في أراضيها.

ولكنني أشعر بكل صراحة – وأنا أستمع إلى المتكلمين اليوم – كأننا نعيش في عالم آخر مواز. فالمجلس ليس سوى أعضاء يتكلمون في كثير من الحالات دون أي اعتبار لما تفعله الحكومة بمراقبي أفريقيا نفسها. ومن المخيب للآمال بوجه خاص عدم الاستماع إلى ممثلي الدولتين من أفريقيا الممتنعتين عن التصويت اللذين يدركان مصير المراقبين الأفريقيين هناك. وعلينا مزج الواقع الذي نعيشه هن في هذه القاعة البديعة، بالواقع الذي يجري هناك في الميدان كل يوم.

وقد كان اليوم مناسبة من شأنها أن تمكننا من أن نبعث فيها برسالة واضحة موحدة إلى حكومة بوروندي مفادها أننا لن نسمح لأي أساليب مماثلة أن تؤخر نشر أفراد الشرطة المأذون بهم اليوم، وأنه يجب وقف استمرار عرقلة بعثة الاتحاد الأفريقي. وإذا لم يكن بمستطاع الأعضاء الأفارقة في المجلس الدفاع عن هذا، فماذا نحن فاعلون هنا؟ فهذه الحكومة تعرقل عملية النشر لمصلحة شعبها. ويحاول أعضاء المجلس الأفريقي تقديم المساعدة، ونحاول نحن من جانبنا شد أزرهم وتمكينهم من المساعدة.

وما تزال حكومة بوروندي تصمُّ آذانها وترفض الاستماع إلى البلدان المجاورة والشركاء والمجتمع الدولي، وتواصل التعنت في رفض الاستمرار في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وفي الوقت نفسه، يتعين التشديد على أن بعض معارضي الحكومة يلجؤون إلى العنف أيضا ويرتكبون الانتهاكات. وتدين الولايات المتحدة بقوة أعمال العنف التي ترتكبها جميع الأطراف في بوروندي. ونأمل أن يوثق هذا الوجود الدولي الناشئ تلك الانتهاكات، ويمكّننا من التوصل إلى اتفاق على الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها.

ومن شأن الإذن بنشر عنصر شرطة الأمم المتحدة أن يساعد على زيادة المراقبين في الميدان الذين يمكنهم تقديم التقارير إلى مجلس الأمن مباشرة. وذلك أمر قيِّم لا ريب.

ولكن لا ينبغي أن تخامرنا أية أوهام بأن هذا سوف يُصلح مشاكل بوروندي. فهو في أفضل الأحوال سيراقب تلك المشاكل. لا يجري نشر الشرطة لحماية المدنيين، على الرغم من أن المدنيين في أمس الحاجة إلى الحماية. ينبغي أن يكون ذلك محرجاً لنا. بدلاً من ذلك، يُطلب من الشرطة فعلياً أن تكون تقوم بمهام مراقبي حقوق الإنسان. هذا أقصى ما تمكننا كمجلس من أن نتفق عليه، ولم نتمكن حتى من تحقيق توافق في الآراء حول هذا الموضوع.

وهذا يثير حقا تساؤلات حول إرادة المجلس عندما يتعلق الأمر بمنع الفظائع، لا سيما عندما تكون الحكومة متورطة في الأعمال الوحشية. وما يستحقه شعب بوروندي وما يتعين على المجلس أن يواصل الإصرار عليه هو المشاركة الجادة من قبل الحكومة في عملية حوار مع جميع أصحاب المصلحة بغية التوصل إلى اتفاق على طريق سلمي للمضي قدماً. يجب أن تتوقف الألاعيب؛ ويجب أن تتوقف الشروط المسبقة. لا تزال الحكومة تصر على عدم الجلوس إلا مع من تتفق معهم في الرأي بالفعل. يجب أن تتوقف عن مهاجمة المجتمع المدني والمعارضة،

وعلى أولئك الذين شاركوا في أعمال العنف من المعارضة أن يتخلوا عن ذلك ويجب على المعارضة نفسها أن تمتنع عن وضع هذه الشروط المرهقة للحوار. ولن يحقق أحد أي شيء إذا بقيت الأمور كما هي.

لقد قبلت الولايات المتحدة بأقل كثيراً مما أرادت في هذا القرار. وتكلم آخرون عن مقترحات تنطلق من حسن النية. وأؤكد للمجلس أن الكثير من المقترحات المنطلقة من حسن النية لا تظهر في نص القرار. ولكن، بوصفي شخصاً نظر في مسائل الفظائع الجماعية على مدى سنوات عديدة ودرسها في العديد من القارات، أود أن أقول إن القلق يساورنا من أن عجزنا عن التوحّد حتى في هذا الشأن يوجه تحديداً رسالة خاطئة إلى الأطراف التي تشعر بالفعل بإحساس كبير من الإفلات من العقاب. وهذا الامتناع عن التصويت سيكون بمثابة ترضية لحكومة تستسيغ انقسامنا؛ وقد أوضحتْ ذلك دائماً. ولكن ليس واضحاً لي على الإطلاق أن مجلسا يقول مراراً وتكراراً إنه تعلّم من دروس رواندا قد تعلّم منها في الواقع.

وليس واضحاً على الإطلاق لي أيضاً، بعد التكلم في جلسة أمس بشأن بناء السلام في أفريقيا (انظر S/PV.7750) عن أهمية المنع، ما إذا كنا نحن في مجلس الأمن جادين بشأن المنع. هذه لحظة تتعلق بالمنع، لكن هذا ما وصلنا إليه. الواضح هو أننا نؤمن بمنع ارتكاب الفظائع من جانب جهات من غير الدول، ولكن عند تورط حكومة ما، لا يمكننا حتى التوحد لإرسال وجود قوي للرصد.

إن قرار اليوم خطوة إلى الأمام، لكنها أصغر بكثير من هذه الأزمة وما يستحقه شعب بوروندي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، والوفد الياباني على فعالية الرئاسة لهذا الشهر وأرحب باتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، وهو قرار هام يتعلق بالمنع. ونود أن نعرب عن امتناننا للوفد الفرنسي على عمله الدؤوب على المشروع ونظره في عدد من المقترحات، بما في ذلك مقترحنا.

إن وفد بلدي، إدراكا منه لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية في بوروندي، يؤيد بقوة نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة في البلد. وفي رأينا، فإن إرسال ٢٢٨ ضابط شرطة هو الحد الأدنى في الوقت الحالي. وندين بشدة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب التي ارتكبتها قوات الأمن البوروندية منذ بداية الأزمة. ومن المؤسف أن التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوثّق وجود زيادة في عدد حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب في البلد. وكل ذلك حدث بعد زيارتنا لبوروندي.

وفي هذا الصدد، نحث السلطات البوروندية على العودة إلى احترام وحماية وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومحاكمة جميع المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

وبما أن ٣٢ فقط من مراقبي حقوق الإنسان و ١٥ من الخبراء العسكريين من أصل الـ ٢٠٠ المتفق عليهم نشروا من الاتحاد الأفريقي في بوروندي، فإننا ندعو حكومة بوروندي إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار من دون تأخير وأن تعيد النظر في موقفها بشأن نشر عنصر الشرطة.

ونعتبر أن الجزاءات أداة إنفاذ فعالة وندعم المجلس دعماً كاملاً في نيته مواصلة تدابير محددة الأهداف ضد جميع الجهات الفاعلة التي تهدد السلام والأمن في بوروندي.

وفي الوقت نفسه، فإن أوكرانيا مقتنعة بأن التسوية السلمية للأزمة البوروندية لن تكون ممكنة إلا من خلال حوار سياسي شامل. ونود أيضاً أن نشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الدولية والإقليمية ذات الصلة بغية إيجاد حلول تثبت استقرار الحالة في بوروندي.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت نيوزيلندا مؤيدة القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). لا تزال الحالة

في بوروندي وخطر المزيد من التصعيد يمثلان شاغلاً كبيراً لنيوزيلندا. يلبي القرار توقعاتنا باستجابة موثوقة ومناسبة. ونود أن نشدد على أن القرار ليس نهاية العملية ولكنه معلم صغير في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار. وتحقيق هذا الهدف يجب أن يتم في سياق الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي، مع دور هام للمنطقة ودعم حوار حقيقي يتمتع بالمصداقية بين الأطراف البوروندية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن موقف الاتحاد الروسي الثابت هو أن الجهود الدولية والإقليمية فيما يتعلق ببوروندي لن تكون ناجحة إلا إذا اتخذت في احترام صارم لاستقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. ويجب تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) بالتعاون والتنسيق والتشاور مع حكومة بوروندي الشرعية، داخل الأطر المتفق عليها معها، وتعزيز حوار مفيد للجميع.

وينبغي أن تستند أنشطة الأمم المتحدة إلى هذه المعايير الأساسية. ونحن مقتنعون بأن موقفنا سيؤخذ كاملاً بعين الاعتبار من جانب السيد بنعمر، المبعوث الخاص للأمين العام، الذي نؤيده تمام التأييد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن موقف الصين من القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي اتخذ للتو، واضح جداً. وننطلق من حقيقة أنه ينبغي حماية المصالح الأساسية لحكومة بوروندي وشعبها وحكومات وشعوب القارة الأفريقية ككل. إن المجلس جهاز هام من أجهزة منظومة الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى اتخاذ موقف مسؤول تجاه شعب بوروندي، وينبغي للمجلس أن يكون حذراً في التعامل مع هذه المسائل الهامة للغاية.

وينبغي لمجلس الأمن، أثناء مناقشاته، أن يتخذ نهجاً شاملاً وأن يأخذ في الاعتبار آراء المجتمع الدولي. وفي رأينا، ينبغي عدم تشويه مواقف البلدان الأخرى في هذه القاعة. فالقيام بذلك أمر غير لائق وغير مسؤول؛ وهو لا يسهم بالتأكيد في الجهود المشتركة للمجلس الرامية إلى مساعدة شعب وحكومة بوروندي على حل مشاكلهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على رده، الذي ربما كان على ملاحظاتي. وأعتقد أن أحد الأشياء التي دعا السفير الصيني إلى اتباعها كان النهج الحذر، وما أود أن أقوله هو أنني أعتقد أنه يمكننا تماما القول أنه، بعد سنة ونصف السنة من الأزمة، فإن المجلس قد نجح في اتباع نهج حذر. ولم نفعل أي شيء بعد للتأثير بشكل ملموس في مسار النزاع. ولدينا قرار متواضع جداً معروض علينا اليوم، هو القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي اعتُمد لحسن الحظ إلا أننا حقاً بحاجة إلى توحيد الصف ورائه.

فانقساماتنا تجعلنا في وضع أسوأ. نحن في حال أسوأ فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ليس هذا قراراً تعتقد الولايات المتحدة أنه قرار عظيم، وأعلم أن الامتناع عن التصويت يمكن أن يبدو وكأن المرء يجلس على الهامش ويبدي موقفه المبدئي بوضوح، ولكن علينا أن نتحد بشأن بوروندي. نفس الشعب البوروندي الذي جرى للتو الاحتجاج به، أعتقد، أنه يعوّل علينا في أن نتحد بشأن أمر متواضع كهذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أود أن أشكر فرنسا على قيادتها في إعداد القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). وترحب اليابان باعتماد مشروع القرار.

بالأمس، خلال المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا (انظر S/PV.7550)، استمعنا إلى ممثلي العديد من الدول الأعضاء

تعرب عن شواغلها إزاء الحالة في بوروندي. يجب ألا نسمح للتقدم الذي أحرز بشق الأنفس في بوروندي بأن يتلاشى بعد عقد من جهود بناء السلام. لقد آن الأوان لكي يتخذ المجلس إجراءات ملموسة. أعتقد أن أعضاء المجلس متحدون في التزامهم بدعم العملية السياسية في بوروندي، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، من أجل وقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ومنع زيادة تدهور الحالة.

اسمحوا لي أن أشدد على نقطة واحدة. تعتقد اليابان أن نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة المأذون به بموجب قرار اليوم لن يساعد مجلس الأمن على رصد الحالة عن كثب على أرض الواقع وردع أي تدهور للحالة، بل وحكومة بوروندي على إعادة بناء الثقة المتبادلة مع شركائها الدوليين. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان جميع الأطراف البوروندية على التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة.

وتأمل اليابان، بوصفها شريكا إنمائيا لبوروندي منذ أمد طويل، بإخلاص أن تجد بوروندي سبيلا للمضي قدما للخروج من الأزمة الراهنة ورسم مسار متجدد نحو الاستقرار والازدهار في المستقبل القريب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

طلب ممثل مصر الإدلاء ببيان آخر.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أوضح ما يلي تعقيبا على ما ذكر خلال تعليل التصويت. المشروع المبدئي للقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) لم يتضمن أية إشارة إلى مراقبي الاتحاد الأفريقي. وقام وفدنا، وفد مصر، باقترح هذه الإشارة، واقترحنا دعم عمل المراقبين، واعترض أحد الوفود التي أيدت القرار على مقترحنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لا أود أن أختبر صبر الزملاء في مساء يوم الجمعة، لذلك سأتوخى الإيجاز. النقطة التي أردت أن أوضحها في تعليلي للتصويت هي أنه عندما تضامن الاتحاد الأفريقي، كما فعل بشكل مفيد ليقترح نشر ٢٠٠ مراقب قبل سنة وشهرين من التفاوض على قرار لمجلس الأمن، وحيث لم يتم نشر سوى ٣٦ مراقبا من أولئك الـ ٢٠٠ مراقب و لم يتمكن أحد منهم من ممارسة الولاية التي كلفهم بها الاتحاد الأفريقي، فإن الأمر يستحق التعليق عليه هنا في الأمم المتحدة ونحن نسعى إلى دعم إخواننا وأخواتنا الأفارقة. الإشارة إلى الاتحاد الأفريقي، دون ذكر ما باتت عليه بعثة الاتحاد الأفريقي، ستبدو انفصالا عن الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد اليابان إلى أعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

في الواقع، كان شهرا حافلا بالعمل، شهرا تحقق فيه توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة في إطار صلاحياتنا. ما كنا لنتمكن من إنجاز المهمة لولا العمل الدؤوب والدعم والمساهمات الإيجابية التي قدمتها جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، فضلاً عن المترجمين الشفويين وأخصائيي الصوت وموظفي الأمن وموظفي خدمات المؤتمرات الآخرين ذوي الصلة. وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس حين أتمنى لوفد ماليزيا حظاً جيداً في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.